مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤٤٤**

الجمعة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد عون .... (مالي)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
أيرلندا	السيد كور
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد مجدوب
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيدة محبوباني
الصين	السيد شن شو
فرنسا	السيد داشون
كولومبيا	السيد فالديفيسو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
موريشيوس	السيد كونجول
النرويج	السيد سترومين
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

01-71004 (A)
0171004

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل اليه المجلس في مشاوراته السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمبري وكيل الأمين العام - المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غمبري لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وأرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان بيننا اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة يستمع الأعضاء إلى إحاطة من وكيل الأمين العام - المستشار الخاص لشؤون أفريقيا السيد إبراهيم غمبري.

السيد غمبري (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أعرب عن مدى سعادتي لقرار الأمين العام حضور اجتماعنا صباح اليوم. ويبين حضوره الأهمية التي يوليها للمسائل الأفريقية عامة، وطبعا للصراع الطويل الأمد الجاري في أنغولا بخاصة. وأشعر وكأنني طالب في مدرسة ثانوية يخاطب جمعا يضم بين حضوره ناظر المدرسة، ولذلك أرجو أن تسامحوني إذا كنت متوترا.

ويسعدني أن أقدم إحاطة للمجلس بخصوص بعثتي الأخيرة إلى أنغولا. وقد تمت البعثة بناء على دعوة من حكومة أنغولا، وبناء على توجيهات الأمين العام وبمباركة من أعضاء المجلس، أعرب عنها بقوة في آخر جلسة مفتوحة بشأن أنغولا عقدت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وكان الهدف الأساسي لبعثتي هو إجراء مشاورات مع الحكومة والأحزاب السياسية والكنائس وممثلي المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف بشأن الطريقة المثلى التي يمكن للأمم المتحدة أن تتبعها للإسراع في عملية السلام في أنغولا في إطار بروتوكول لوساكا. وكنت في أنغولا أيضاً لأبحث مع السلطات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الطرق والوسائل اللازمة لتحسين الحالة الإنسانية التي تواجه شعب أنغولا.

وتمثلت ذروة زيارتي في الاجتماع بالرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، الذي استقبلني لأول مرة في بداية زيارتي وليس في نهايتها كما هي العادة. وأرى أن هذا كان عملاً مقصوداً يرمي إلى تحديد نبرة المباحثات التالية مع أعضاء وزارته ذوي الصلة. واجتمعت أيضاً مع وزراء كل من العلاقات الخارجية، السيد ميراندا؛ والداخلية، السيد دوس سانتوس ''ناندو''؛ والتخطيط، السيدة لورنسو.

وعُقدت أيضاً لقاءات مع رئيس الجمعية الوطنية، السيد روبرتو دي ألميدا، والأمين العام للحزب الحاكم، السيد لورنسو، وممثلي اللجنة المشتركة بين الطوائف المعنية بالسلام في أنغولا وأعضاء المجتمع المدني الآخرين، وقادة المجموعات البرلمانية، والبرلمانيين من أعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، ولجنة تجديد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، والوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والهيئة الثلاثية وأعضاء

السلك الدبلوماسي الآخرين، ومجموعة البلدان المانحة، والجهات الأخرى ذات المصلحة في أنغولا.

وقد ذكرت عندما قدمت إحاطتي الإعلامية للمجلس لدى زيارتي السابقة لأنغولا في أيار/مايو من هذا العام أن هناك ثلاث مجموعات من المسائل التي تشكل نتائج تلك الزيارة، وقمت في الواقع بمقارنتها بمجموعة من الإشارات الضوئية.

أولاً، الضوء الأخضر، وهو المسائل التي تود الحكومة أن تبدأ في الاشتراك والتعاون الفوري بشأنها مع الأمم المتحدة، من قبيل إدارة صندوق السلام والمصالحة الوطنية، وتصميم وتنفيذ المشاريع الرائدة للجنود المسرحين ومن أعيد توطينه من المشردين داخلياً، والمساعدة في العملية الانتخابية.

وثانياً، الضوء الأصفر، وهو المسائل التي أبلغتني الحكومة بأنه يلزم مزيد من الوقت لإجراء مزيد من النظر فيها قبل إعطاء استجابات محددة، من قبيل طرائق نزع سلاح مقاتلي يونيتا وجمع الأسلحة على النحو المذكور في خطة الحكومة ذات الأربع نقاط للسلام، والاتصالات المباشرة مع زعيم يونيتا جوناس سافيمبي، وإمكانية فتح ممرات لتوصيل المساعدات الإنسانية.

ثالثاً، الضوء الأحمر، وهو المسائل التي تعد غير قابلة للتفاوض، من قبيل أي محاولة لحل الصراع الأنغولي خارج إطار بروتوكول لوساكا أو أي محاولة لإعادة التفاوض بشأن البروتوكول ذاته. بيد أن الحكومة سلّمت في هذا الصدد بأنه قد يلزم إجراء بعض التعديلات على أحكام البروتوكول مراعاةً للواقع الميداني في أنغولا.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأنه جرت مناقشة جميع هذه المسائل على نطاق واسع مع الحكومة بروح من الأخذ والرد إبان زيارتي الأخيرة للواندا في الفترة من ٨ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وتقييمي العام هو أنه يجري إحراز بعض التقدم على كافة الجبهات وأنه فيما يبدو قد تأكدت من جديد العناصر الرئيسية لسياسة الأمم المتحدة واستراتيجيتها للمساعدة على إنهاء الصراع في أنغولا.

واسمحوا لي بأن أؤكد مجدداً للمجلس أساسيات هذه السياسة. أولاً، لا يمكن أن يوجد حل عسكري لهذا الصراع. وثانياً، الجزاءات أداة هامة للضغط على يونيتا للإقلاع عن الحرب والعودة إلى العملية السياسية. وثالثاً، دعم المجتمع المدني يشكل جانباً مهماً من جوانب عملية السلام. وأخيراً ولكن ليس آخراً، ينبغي تشجيع الحكومة على تنفيذ برامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي نرى أنها ستشكل إسهامات جديدة في عملية السلام.

وقد أبلغت المجلس في إحاطتي السابقة بأن الأمين العام قد وافق على إيفاد بعثة استطلاعية مؤلفة من عدة وكالات إلى أنغولا في الفترة من ١٧ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتم استعراض تقريرها بعناية في الأمانة العامة. وأرسلت بعد ذلك بعثة ثانية إلى أنغولا قبل ذهابي إليها، بقيت في أنغولا خلال زيارتي للتباحث مع السلطات بشأن النتائج التي توصلت إليها البعثة الاستطلاعية السابقة وإعداد برنامج للعمل. وأبلغني وزير الداخلية، وهو أيضاً رئيس اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالسلام والمصالحة الوطنية، بأن حكومة أنغولا راضية تماماً عن التوصيات التي قدمتها البعثة وعن روح التعاون التي نشأت بين فريق الحكومة وفريق الأمم المتحدة.

وتقرر إيفاد فريق فني في بعثة للمتابعة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠٠٢ للإقامة لمدة أربعة أسابيع في أنغولا وبحث تفاصيل برنامج العمل واستراتيجية التنفيذ. وتم تحديد ثلاثة من مجالات التعاون والدعم الرئيسية على النحو التالي: أولاً إعداد برنامج نموذجي للتنمية

المتكاملة في مقاطعتين، يشمل إيجاد قدرة على تخطيط وإعداد الميزانيات المناسبة على صعيد المقاطعات، وإصلاح الهياكل الأساسية وإعداد برامج للتخفيف من الشدائد الاجتماعية التي يعانيها الناس وإيجاد فرص العمل؛ وثانياً، وضع برنامج للسلام والمصالحة يتوقع فيه أن يؤدي صندوق السلام والمصالحة الوطنية دوراً رئيسياً؛ وثالثاً، وضع برنامج للتسجيل المدني وبرامج أخرى لتعزيز المؤسسات، تقوم بالتصدي للعوائق التي تقف حالياً في طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، من المتوخى إجراؤها في عام ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بصفة خاصة بالانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها، تواصل الحكومة الإعراب عن التزامها بعقد هذه الانتخابات قريباً. بيد أنه أخذ يتضح أن النصف الثاني لعام ٢٠٠٢، الذي حددته الحكومة موعداً للانتخابات، ليس واقعياً. ويبدو أن المناقشات بشأن المبادئ الأساسية لوضع دستور جديد قد وصلت إلى طريق مسدود، والعقبة الرئيسية هي ما إذا كان ينبغي انتخاب حكام المقاطعات مباشرة أم تعيينهم كما هو الحال الآن من قِبل رئيس الجمهورية.

بيد أن هذه المسألة وغيرها من المسائل الجدلية قد تحل بحلول شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، حين تقدم اللجنة الدستورية مشروعاً للدستور. ومن المهم أن نتذكر أن المشروع سيطرح بعد ذلك للمناقشة العامة، التي قد تستغرق ستة أشهر أخرى قبل إقرار المشروع النهائي. علاوة على ذلك، من المقدر أن أكثر من ٦٠ في المائة من الأنغوليين في الوقت الحالي لا يملكون أي شكل من أشكال وثائق الهوية. وسيساعد فريق فني يضم وكالات متعددة الحكومة على وضع برنامج للتسجيل المدني، وهو من الأهمية بمكان للتسجيل الانتخابي وغيره من المسائل.

وكانت الحالة الإنسانية توصف عامة بأنها آخذة في التدهور في عدد من المناطق. وقد ارتفع عدد المشردين داخلياً واللاجئين بما يفوق طاقة استيعاب الوكالات الإنسانية. ومن المقدر على سبيل المثال أن هذا العدد قد بلغ ٤,١ ملايين، وتذكروا أن هذا بلد يبلغ تعداده الإجمالي نحو ١٢ مليوناً.

وتُعزى هذه الزيادة السريعة والكبيرة في عدد المشردين داخلياً إلى الهجوم الذي تشنه حالياً القوات المسلحة الأنغولية وما يسمى بعملية التطهير التي تقوم بها قوات الحكومة. وعملية التطهير استراتيجية تتألف من نقل الناس من مساقط رأسهم إلى مخيمات للمشردين داخلياً بغرض حرمان يونيتا من قاعدة دعمها، وخاصة من حيث الأغذية وتجنيد العسكريين. وقد أدت الزيادة في عدد المشردين داخلياً على أية حال، في جملة مشاكل أخرى، إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية داخل المخيمات.

وبالرغم من ذلك فقد بذلت الحكومة جهوداً هائلة لتحسين الحالة الإنسانية في البلد. فقد خصصت على سبيل المثال أموالاً إضافية لمعالجة التدفق المتزايد للمشردين داخلياً إلى المناطق الحضرية، بسبب الهجمات العسكرية الأخيرة التي شنتها قوات الحكومة. علاوة على ذلك فقد أعدت الحكومة خططاً لإعادة توطين ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قبل بداية العام القادم، وتعهدت وكالات الأمم المتحدة بإعادة توطين ١٥٠ ٠٠٠ شخص آخرين. وقد أغلقت الحكومة أيضاً المخيمات الانتقالية التي كانت التسهيلات فيها غير كافية بشكل مزرٍ. وأظهرت الحالة في مراكز التغذية بعض التحسن في الفترة من أيار/مايو إلى أوائل أيلول/سبتمبر، رغم أنها قد ساءت فيما يبدو منذ حوالي الشهرين نظراً لحركة السكان الجديدة انتقالاً من المناطق الريفية إلى الحضر.

علاوة على ذلك، فقد حسَّنت الحكومة سُبل الحصول على الغذاء وتوصيله إلى كثير من بقاع البلد التي لم يكن ممكنا الوصول إليها بالطرق البرية. وأبلغني ممثل برنامج الأغذية العالمي، وهو أيضاً نائب ممثل الشؤون الإنسانية

لأنغولا، بأن قوافل البرنامج قد بدأت في إيصال الأغذية بالطرق البرية إلى أماكن لم يكن ممكناً الوصول إليها منذ أشهر قليلة مضت. كما أصلحت الحكومة أيضاً بعض الهياكل الأساسية، كالجسور ومهابط الطائرات. ويجري إصلاح المهبط الكائن في كويتو على وجه الخصوص، وقد تحسنت سبل الوصول بوجه عام في جنوب البلد وشماله ووسطه. ولم يبق سوى المقاطعة الشرقية التي يصعب الوصول إليها بعض الشيء.

يُضاف إلى ذلك أن الحكومة قد أصدرت تعليماتها لقوات الدفاع بإيصال الأغذية إلى الأماكن التي لا يمكن بعد ضمان الأمن فيها، في حين يجري القيام بمحاولات للوفاء بمعايير الأمن المفروضة من قبل وكالات المساعدة الإنسانية ولبسط الإدارة الحكومية على تلك المناطق.

أما التحدي الذي تواجهه السلطات الآن فيتمثل في كيفية تعزيز إيصال المعونة الإنسانية إلى الأماكن التي يمكن الوصول إليها الآن بالطرق البرية كخطوة أولى وتوسيع سبل الوصول تدريجياً لتشمل البلد بأكمله. بيد أن الحكومة لا ترى ضرورة الآن لإقامة ممرات للشؤون الإنسانية بالمعايير الكلاسيكية، نظراً لأن يونيتا لا تسيطر على أي إقليم معروف. وبالرغم من ذلك فهي على استعداد للنظر في فكرة إنشاء ''مناطق آمنة'' يمكن فيها إيصال المساعدة الإنسانية إلى من هم في مسيس الحاجة إليها. وسيجري تأمين هذه الأماكن وحمايتها من خلال ترتيب مُرضٍ للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية وغيرهما من الأطراف المهتمة بالأمر.

وأود الآن أن أنتقل إلى لبّ المسألة: وهو عملية السلام ذاتها. ومن دواعي الاغتباط فيما يتعلق باحتمالات السلام أن نلاحظ أنه يوجد للمرة الأولى تقارب في الرأي فيما بين الأشخاص الذين التمست مشورتهم على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في عملية السلام.

وقد أكدت الحكومة من جديد أنها لن يكون لديها أي اعتراض على دور الكنائس في تسهيل الاتصالات مع الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بزعامة سافيمبي، على أن يتم ذلك عن طريق الأمم المتحدة التي ينبغي أن تستأنف دورها كوسيط. وفي الوقت ذاته، تعتقد الحكومة أن القدرة العسكرية ليونيتا قد دمرت تماما تقريبا، وأنه لا يمكن إنقاذها إلا بمعجزة. ووفقا لما تقوله الحكومة، فإن اتحاد يونيتا لا يعمل إلا بما تبقى له من قوات، ودون أية قدرة على مهاجمة أهداف عسكرية؛ كما أنه لا يسيطر على أراض أو بلديات، ويعاني من فرار عدد كبير من جنوده، بما في ذلك بعض كبار الضباط. بل الواقع أنه قيل لنا إن إجمالي عدد الضباط الباقين مع يونيتا سافيمبي لا يتجاوز في الوقت الحالي ٢٠٠ ضابط ومع ذلك، فإن الحكومة تعترف بأن اتحاد يونيتا ما زال قادرا على شن هجمات إرهابية تقوض السلام والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في البلاد.

وبرلمانيو يونيتا، من جهتهم، أكدوا من جديد أيضا التزام المنظمة بتحقيق السلام عن طريق الحوار، وفي إطار بروتوكول لوساكا. ومع ذلك، فقد حذروا بأن بوتوكول لوساكا لا ينبغي أن يستخدم كمجرد وسيلة لتحقيق استسلام يونيتا؛ وأن البروتوكول ينبغي تنفيذه بعد التعديلات اللازمة المبينة في خطة السلام ذات النقاط الـ ١٢، والتي أحالها اتحاد يونيتا إلى الأمم المتحدة. وأكدوا أيضا أنه بينما يمكن للفريق أن يعبر إلى حد بعيد عن موقف يونيتا، فإن القرار النهائي ما زال يرجع إلى قيادة يونيتا برئاسة السيد سافيمبي. ومن هنا، فإذا كان للسلام أن يتحقق، فلا بد من إعادة فتح الحوار مع السيد سافيمبي.

وفي هذا الصدد، تلقينا معلومات تفيد بأن السيد سافيمبي أعرب عن اهتمامه باستئناف الحوار مع الحكومة في لواندا، في إطار بروتوكول لوساكا، ولكن هناك حاجة إلى التحقق من هذا المصدر. وطوال مشاوراتنا في أنغولا ناشدت الأطراف قائلا إن الأوان قد آن لانتشال عملية السلام من أيدي العابثين، والاهتداء إلى القنوات الصحيحة التي يمكن من خلالها إجراء مناقشات جادة بشأن السلام. ويبدو أن الحكومة وبرلمانيي يونيتا قد تبينوا الحكمة في هذا النداء.

وعلى صعيد آخر، أتيحت الفرصة لوفد بلادي لأن يبحث مع السلطات مسألة جمع الأسلحة وتدميرها. إذا ما تسارعت عملية السلام. وقد أشارت الحكومة في برنامجها للسلام ذي النقاط الأربع، إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى المسؤولية في هذه المهمة. ومع ذلك، فإن قبول هذه المهمة سينطوي على تعديل الولاية والقدرة الحاليتين لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وكما نعلم فإن ولاية المكتب الحالية لا تسمح له إلا ببعدين: بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، والمساهمة في النهوض بالمساعدة الإنسانية.

وأمامنا الآن موضوع جاهز لمزيد من المناقشات في الأمانة العامة، ومع المجلس فيما بعد. ومع هذا فمن المتوقع، في هذه الأثناء، أن تحتوي البرامج النموذجية التي بحثت مع الأفرقة التقنية في الأمم المتحدة ومع حكومة أنغولا، على عنصر نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، التي ستتولى فيها الحكومة الدور القيادي. وقد أبلغتنا الحكومة أيضا أن عددا من مقاتلي يونيتا يفرون إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حاملين أسلحتهم. لذا، فمن المهم أن ننظر في إمكانية تصميم آلية من شأنها أن تيسر جمع هذه الأسلحة وتدميرها.

ختاما، تتاح الآن فعلا نافذة من الفرص للنهوض بعملية السلام في أنغولا، وينبغي للأمم المتحدة أن تستكشفها. وفي هذا الصدد، أصدر إليَّ الأمين العام توجيهاته بمواصلة المشاورات مع بعض زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبعض القادة الأفارقة الآخرين، وبعض الدول الأعضاء، حول كيفية المضي قدما بعملية السلام. وتحت قيادة الأمين العام، فإننا في الأمانة العامة سنواصل العمل بشأن هذه المسائل، وسنعمل أيضا مع مجلس الأمن ومع جميع الأطراف المهتمة الأخرى لإيجاد سبل لتعجيل عملية السلام في سياق بروتوكول لوساكا، كيما يستتب السلام في أنغولا عاجلا وليس آجلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غمبري على إحاطته التفصيلية.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نقدر كل التقدير مبادرتكم بعقد هذا الاجتماع بشأن أنغولا. ونشكر السفير غمبري على إحاطته. لقد كان شديد التواضع في وصفه لنفسه. وملاحظاته تكشف عن أنه سلطة مرجعية رائدة في هذا الموضوع، وأنه حقق الكثير في الميدان.

إن سرده للبرامج المطلوبة يستحق كل الانتباه فلا شك أن المشاكل ما زالت قائمة. وتدهور الحالة الإنسانية يثير القلق، وزيادة عدد المشردين داخليا يثير الانزعاج أيضا. والسيد غمبري قدم خدمة إنسانية بتشخيصه هذه المشاكل التي لا بد من معالجتها.

ومع ذلك، فإن ما يقوله عن عملية السلام يثلج الصدر. كما يشجعنا كثيرا أن يكون أميننا العام بيننا اليوم.

إن بنغلاديش تؤيد دوما الدور المهم الذي على الأمم المتحدة أن تؤديه في حالات الصراع - وأنغولا من بين هذه الحالات. وقد تعزز ذلك الدور بشكل كبير من خلال الجزاءات التي يجري تنفيذها حاليا، والتي ما فتئت تحدث تأثيرا سلبيا على قدرة يونيتا على شن الحرب، وكذلك من

خلال أنشطة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وقد ثبت أن جهود السفير غمبري الشخصية في الأشهر الأخيرة كانت حاسمة في دفع الطرفان في اتجاه سيساعد بقدر كبير في حل هذه المشكلة المزمنة والعنيدة فيما يبدو. ولهذا الغرض، فإن مبادرات جديدة تحت قيادة الأمين العام ستكون مطلوبة. وسوف نواصل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

وسأكتفي بالتركيز عن ثلاث مسائل نعتبرها اليوم مهمة بصفة خاصة. أولا، بالنظر إلى استمرار الصراع، ما هو أفضل سبيل لمعالجة الحالة الإنسانية، وبالذات مشكلة إمكانية الوصول إلى المحتاجين للمساعدة؟ ومن الواضح أنه ما دام الصراع مستمرا، فسيتعين علينا أن نستمر في تكريس انتباهنا لمحنة فئات السكان المتضررة من الحرب. فالمشكلة المتبقية التي تعوق إيصال المساعدة الإنسانية كانت عدم إمكانية الوصول السالم والآمن. ونلاحظ مع التقدير جهود الحكومة لتسهيل وصول المساعدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرها. ونعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود في ذلك الاتجاه، حتى تحسن بشكل ملموس حالة السكان المتضررين.

النقطة الثانية تتصل بالعلاقات بين الأمم المتحدة والحكومة. وقد سررنا لملاحظة أن هذه العلاقات تعززت في الآونة الأخيرة نتيجة العمل الممتاز الذي أنجزه مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، في الميدان. وهنا أيضا، فإن جهود السيد غمبري غذت وعززت اهتماما نشطا بأنغولا لدى المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي مناسبات سابقة، أعربنا عن تقديرنا وتأييدنا لدور المكتب وأنشطته. ونعتقد أن ثمة مجالا لتوسيع هذه الأنشطة لتشمل مجالات جديدة مثل المشروع النموذجي لإعادة توطين المقاتلين المتضررين من الحرب والمسرحين. وربما يكون الأوان قد آن لمعالجة هذه المسألة.

وتوفير أشكال بديلة من وسائل العيش للمشردين ولمن نبذوا العنف يكتسب أهمية قصوى في توصيل رسالة السلام إلى ذلك البلد. وينبغي للأمم المتحدة أن تبذل قصاراها لمساعدة الحكومة في هذا المسعى.

وأخيرا، من الواضح أن هذه الخطوات وحدها لا تكفي لتحقيق الهدف النهائي وهو إحلال السلام في أنغولا. فتعقُّد الحالة يتطلب ما وصفه الأمين العام في آخر تقرير له (S/2001/956) بأنه ''طرق مبتكرة''. والفقرة ١٤ من ذلك التقرير تؤكد اقتناعه بأنه ''لا يمكن حل الصراع بالوسائل العسكرية وحدها''، ونحن نتفق معه تماما في هذا الرأي. فلا يمكن إحراز تقدم في عملية السلام إلا في وجود حوار حقيقي بين الأطراف. ومن الصعب للغاية تصور وجود حوار في غياب اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي إطار بروتوكول لوساكا – بل الواقع على أساسه – ينبغي الدخول في حوار يتيح مناقشة كل المسائل ذات الاهتمام المشترك، إذا كانت الأطراف جادة في تصريحاتها المؤيدة للسلام. ونحن نحبذ أن يبعث المجلس برسالة قوية إلى الجميع في هذا الصدد. وفي ضوء إنجازات المجلس برصده المتواصل للتنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة على يونيتا، تقوم الحاجة الآن إلى توفير دفعة كبيرة تقربنا من هدفنا في هذا الجزء من أفريقيا، ومن حل مشكلة سببت آلاما لا تطاق وطال أمدها أكثر مما ينبغي.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن انضم إليكم في الترحيب بوجود الأمين العام في مناقشاتنا صباح اليوم بشأن الحالة في أنغولا. إن الحرب التي دامت ٢٦ عاما في ذلك البلد تعد من بين أطول الصراعات أمدا في القارة الأفريقية. ومن دواعي سرورنا أن الأمين العام ووكيل الأمين العام يكرسان اهتمامهما لهذه المسألة. ونود، في هذا السياق، أن نشكركم على عقد هذا الاجتماع لكي نستمع إلى إحاطة من وكيل

الأمين العام غمبري بشأن زيارته الأخيرة لأنغولا في بداية كانون الأول/ديسمبر.

ويمكننا أن نتذكر أنه كانت في بداية هذه السنة دلائل أمل صغيرة عندما بدأ يظهر مناخ أكثر مواتاة للحوار وبناء الثقة بين السلطات الأنغولية والأمم المتحدة. وكانت تُبذر في المجتمع الأنغولي نفسه بذور السلام، ويعزى ذلك بقدر كبير إلى تأثير المجتمع المدني، بما في ذلك الكنيسة والمنظمات الإنسانية وغيرها، التي تتحرك بنشاط من أجل السلام.

ومن أهم نتائج زيارة السفير غمبري أن الأمم المتحدة دُعيت لأن تكون مشاركتها أكمل في عملية السلام. ونعتقد أن هذا تطور هام للغاية، لأننا نعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور في الجمع بين عناصر المجتمع المدني المتباينة في أنغولا، وفي السعي إلى إعداد المسرح للحوار مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

وإننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في أنغولا، وأن السلام المستدام لا يمكن أن يُحقق إلا عن طريق الحوار والمفاوضات. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في هذا المجلس، فإن المسؤولية الأساسية عن الصراع تقع على عاتق السيد سافيمبي ويونيتا. ونؤكد من جديد أيضا أن اتفاقات لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا تزال تمثل أجدى أساس يمكن البناء عليه. وقد حان الوقت لكي يقبل الجميع حقيقة أن الحل السياسي هو الطريق الوحيد إلى ضمان السلام في أنغولا. ويجب على حركة يونيتا أن تضطلع بدور أكثر إفادة في المجتمع إذا كانت تتوقع أن تكون جزءا من العملية السياسية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نسمع من وكيل الأمين العام غمبري عن إمكانية الاستعداد التي أعرب عنها سافمبي لإجراء مناقشات مع حكومة أنغولا. ويحدونا الأمل في أن نستوثق من ذلك قريبا.

والدور الأساسي الذي يضطلع به المجتمع المدني يوفر أيضا بصيص أمل يجب تشجيعه. ونرى أن هذه الجماعات يمكن أن توفر وسيطا يمكن من خلاله أن تجد المفاوضات بين الطرفين المتحاربين بعض الأرض المشتركة. وتشير التقارير الأخيرة التي حملتها إحاطات السفير غمبري إلى أن المنظمات بما فيها الدينية والنسوية وغيرها من الجماعات المهتمة قد ظلت نشطة في المطالبة بوقف فوري ثنائي لإطلاق النار، وأنها تعهدت بالعمل من أجل السلام في أنغولا.

ولاحظنا أيضا الدعوة إلى إقامة آلية من شأنها تيسير إدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية والمجتمع المدني في عملية الحوار السياسي. وإننا نوافق على أن هذه مبادرة مفيدة للغاية في الوقت الذي تستعد فيه أنغولا للانتخابات. وقد لاحظنا، مع ذلك، أن السفير غمبري أشار إلى أن الجدول الزمني لإجراء الانتخابات ربما يتأخر تنفيذه. وفي هذا الصدد، نرى أن مساعدة الأمم المتحدة - من خلال فريقها التقني، الذي سيزور أنغولا في كانون الثاني/يناير مهمة للغاية، لأنها ستركز على برنامج التسجيل المدني وعلى برنامج السلم والمصالحة، وكلها أمور ينبغي أن تمهد لإجراء الانتخابات.

ومن المجالات الأخرى التي يرغب وفدي في أن يشير إليها برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في المجتمع. وأوضح السفير غمبري أننا سنحتاج إلى النظر بصورة أدق في الولاية الراهنة لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا إذا كان سيشارك في هذا المجال؛ ونحن نرى قطعا أنه مجال تحتاج الأمم المتحدة فيه إلى أن تصبح مشاركتها أكثر اكتمالا، بما في ذلك، ربما، عن طريق التمويل من خلال الميزانية العادية.

وثمة مجال آخر هو الحالة الإنسانية. والتقرير الإنساني الأخير يوضح أنه لم تكن هناك تحسينات ملحوظة في الحالة الإنسانية في أنغولا في سنة ٢٠٠١. وإننا نرحب بإطلاق النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ٢٠٠٢، ونلاحظ أن هناك حاجة إلى ١١٤ مليون دولار لتوفير الأمن الغذائي لحوالي ٤ ملايين من الأنغوليين – أي ٢٥ في المائة من سكان البلد – الذين شردتهم الحرب.

وقد أحطنا علما بالحالة التي أشار إليها السفير غمبري فيما يتعلق بزيادة أعداد الأشخاص المشردين داخليا، ونود أن نشيد بالحكومة على ما تقوم به من عمل لإعادة توطين حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ في موعد لا يتجاوز أوائل السنة المقبلة. ولاحظنا أيضا أنها أغلقت المخيمات الانتقالية وتقوم بتوفير المزيد من سبل إيصال الأغذية. ونود أيضا أن نشيد بمختلف الوكالات الإنسانية، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، على جهودها الرامية إلى جلب المساعدة إلى الشعب الأنغولي.

وأخيرا، في الوقت الذي تستعد فيه جامايكا لمغادرة مجلس الأمن، نود أن نشجع المجتمع الدولي والأطراف في أنغولا على إبقاء الأمل حيًّا في عملية السلام في أنغولا. وقد حان الوقت لأن تسموَ الأطراف المعنية فوق مستوى المصلحة الذاتية الضيقة وأن تسعى إلى تعزيز ما هو صالح لمستقبل تنمية البلد والشعب بأجمعه.

وختاما، أود أن أسجل إشادتنا بالأمين العام، وكذلك بوكيل الأمين العام غمبري على جهوده الشخصية الممتازة الرامية إلى تعزيز قضية السلم في أنغولا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على إعادة تعيين السفير غمبري لمدة سنة أخرى كمستشار خاص للأمين العام لأداء مهام خاصة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة جامايكا على كلماتها الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد سترومان (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر السفير غمبري على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلينا عن زيارته الأخيرة والهامة للغاية التي قام بها إلى أنغولا، وننوه بحضور الأمين العام هنا اليوم.

وإذا ما حكمنا على أساس المناخ الإيجابي والبنَّاء الذي ساد خلال الزيارة، فإن علاقة العمل بين الأمم المتحدة والحكومة تبدو جيدة للغاية. ونحن، بالطبع، مسرورون لهذه الحالة.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فإن مما يشجعنا التقارير الواردة عن أنه ربما تكون هناك علامات للتقدم. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف بشدة، وخاصة يونيتا، على إبداء ما يلزم من المرونة والإرادة لترك طريق الحرب والإرهاب والعمل على إيجاد حل سلمي للصراع. ويسرنا أيضا أنه يبدو الآن أن هناك مجالا للمجتمع المدني ليضطلع بدوره الهام في هذه العملية. وقد قمنا نحن والمجلس مرارا وتكرارا بتأكيد الدور الأساسي الذي يمكن أن تضطلع به الكنائس والجماعات المدنية الأخرى. ونود أن نشيد بالحكومة على مد يدها إلى هذه الجماعات.

إن الحالة الإنسانية في أنغولا تشكل مصدر قلق بالغ. فكل التقارير تؤكد أن الحالة لا تزال صعبة للغاية بالنسبة لأجزاء كبيرة من السكان، وخاصة الأشخاص المشردين داخليا، والسبب الرئيسي وراء ذلك بالطبع، هو استمرار الصراع. ونود أن نشكر الحكومة على زيادة جهودها في محاولة مساعدة ذوي الحاجة، ونشجعها على الاستمرار في القيام بذلك.

وفي هذا الصدد، نناشد مرة أخرى السيد سافيمبي ويونيتا الكف عن القيام بمزيد من أعمال العنف. ولا يزال

السيد سافيمبي يضطلع بدور أساسي في أنغولا، على الرغم من أنه صامت نوعا ما في الوقت الراهن. وينبغي للمجلس أن يواصل اعتباره هو المسؤول، على الرغم من أن البعض يقولون إن أيامه قد أصبحت معدودة وإن قدرته العسكرية كادت أن تضمحل إلى لا شيء.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أكرر أن التطورات الجديدة في أنغولا تشجعنا. ويحدونا الأمل في أن تملك الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي القدرة على مساعدة الحكومة على الارتكاز على هذه التطورات الإيجابية لتحقيق السلام ومستقبل أفضل للسكان الأنغوليين. وستظل النرويج مشاركة في ذلك المجهود.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إن مما يستلفت الانتباه حقا أن تكون آخر جلسة موضوعية لمجلس الأمن هذه السنة مكرسة للحالة في أنغولا. ومن المهم أن يظل مجلس الأمن مشغولا انشغالا حقيقيا بالحالة في ذلك البلد وأن يتابع عن كثب التقدم المحرز في عملية السلام.

ومن دواعي سرورنا أن نرى الأمين العام بيننا يشارك في جلسة اليوم.

ووفدي ممتن لوكيل الأمين العام إبراهيم غمبري على إحاطته الإعلامية الممتعة والغنية بالمعلومات بشأن الزيارة الأخيرة إلى لواندا، وعلى تحليله الشامل للتطورات على أرض الواقع. إننا نرى الكثير من التفاؤل في عرض السيد غمبري، وأود الإشادة بجهوده في محاولة إحراز تقدم في التسوية السلمية للصراع الدائر منذ ربع قرن والذي مازال يدمر أنغولا ويتسبب في المعاناة لشعبها.

إن القرار الأخير لحكومة أنغولا بأن تطلب من الكنائس القيام بدور الوساطة بين الحكومة واتحاد يونيتا بقيادة سافيمبي هو خطوة هامة نحو استئناف الحوار وإعادة تنشيط عملية السلام في البلد. ويود وفدي التأكيد، كما فعلنا من قبل، على أن تسوية الصراع التي يتم التفاوض عليها تبقى البديل الوحيد القابل للتطبيق من إمكانية الدخول في عقد آخر طويل من حرب العصابات. ونود الإعراب عن اعتقادنا الراسخ بأن استئناف الحوار مع يونيتا ينبغي أن يرتكز على مبادئ بروتوكول لوساكا وأن يستهدف تنفيذه، وليس إعادة التفاوض عليه.

وفي هذه الحالة، من الأهمية أن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة الضغط على اتحاد يونيتا وأن يحثانه، أيضا من خلال سياسة جزاءات متسقة ووسائل أخرى، على أن يظل مشاركا في الحوار مع حكومة أنغولا. ويجب أن يظهر السيد سافيمبي التزامه بالتسوية السلمية وأن يتخلى عن سياسته الخاصة بمواصلة الحملة الإرهابية. والنشاط العسكري المستدام لاتحاد يونيتا غير مقبول ويجعل من إعلاناته المتكررة بأنه يسعى إلى حل سلمي للصراع أكذوبة.

إننا راضون تماما لرؤية الدور المتزايد للمجتمع المدني في الحياة السياسية في أنغولا. ولقد أظهرت الأحداث الأخيرة بوضوح القدرة الكامنة الهائلة لهذه الحركة، ليس على دفع عجلة عملية السلام إلى الأمام فحسب، ولكن أيضا على بناء مستقبل ديمقراطي ومستقر للبلد. وأود التأكيد في هذا الصدد على أهمية الخطوات التي اتخذتها حكومة أنغولا في الشهور والسنوات الماضية، والرامية إلى تشجيع عملية إرساء الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ولقد كان لذلك أثر إيجابي للغاية على تعزيز المجتمع المدني بوصفه جزءا لا غنى عنه من مؤسسات البلد الديمقراطية. كما أننا نرحب بالتدابير الاستشرافية الأخرى التي اتخذها الحكومة، والتي أصبحت إسهاما قيما في السلم والمصالحة في أنغولا.

والنجاح الحقيقي سيكون صعب المنال بدون تحسن منتظم في العلاقات بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة وتعزيز

مناخ الثقة. ونحن نحث الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بأفريقيا على مواصلة القيام بدور نشط في البحث عن السلام والمصالحة في أنغولا. وفي هذا الصدد، أود أن اسأل السيد غمبري ما هي الخطوات القادمة في عملية الحوار المستأنفة بين الحكومة ويونيتا. وهل يرى أي دور للأمم المتحدة إذا استمر هذا الحوار – واستمر بنجاح؟

وأخيرا، أود اغتنام هذه الفرصة لإعادة التأكيد على دعم أوكرانيا القوي لعملية السلام في أنغولا. ولسوف نواصل بذل قصارى جهدنا للإسهام في تحقيق هذا الهدف وسنعمل مع مجلس الأمن وحكومة أنغولا على هذا الدرب.

السيد شين شو (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام غمبري على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أنغولا. ونحن نقدر جهوده لتشجيع السلم في ذلك البلد. إن عملية السلام في أنغولا هي الآن في صدد التغيير، والسيد غمبري قال انه توجد الآن بارقة أمل. والحالة مشجعة بصفة عامة.

إننا نشكركم، سيدي الرئيس، على الترتيب لعقد هذه الجلسة المفتوحة.

وفي وقت سابق من هذا العام قدم الرئيس دوس سانتوس اقتراحا من أربع نقاط لتحقيق السلام في أنغولا. ومنذ ذلك الحين أعادت حكومته مرارا التأكيد على صلاحية بروتوكول لوساكا، وأبدت استعدادها لمواصلة السعي إلى المصالحة الوطنية والسلام الشامل، وأكدت على استعدادها لمتابعة سبل وأشكال وأساليب معينة، مع المجموعات المدنية في أنغولا، لتحقيق المصالحة والسلام.

ويقدر الوفد الصيني عاليا الجهود التي بذلتها الحكومة الأنغولية. ولكن من المؤسف أن يتجاهل الفصيل المسلح تحت قيادة السيد سافيمبي المقترحات الإيجابية للحكومة الأنغولية ويواصل القيام بأنشطة إرهابية، مما يقوض السلام في أنغولا ويسبب إزهاق العديد من الأرواح. ولا بد من تحميل السيد سافيمبي والفصيل المسلح العامل تحت قيادته المسؤولية الكاملة عن الانتكاسات المتكررة لعملية السلام في أنغولا.

وفي ظل مثل هذه الظروف، نطالب بأن يتجاوب السيد سافيمبي وعناصر الفصيل المسلح في يونيتا على الفور وبشكل إيجابي مع حسن نوايا الحكومة الأنغولية، وبأن يلقوا بأسلحتهم ويدخلوا في مفاوضات السلام مع الحكومة بحيث تكون الأولوية لاستكشاف سبل ووسائل تحقيق وقف إطلاق النار وإعادة توطين المحاربين المسلحين. وسوف يساعد هذا على إيجاد الظروف المؤاتية للتسوية السياسية للصراع الأنغولي وتحسين الحالة الإنسانية في ذلك البلد.

وفي سياق عملية السلام الأنغولية، نثني على النهج الذي اتخذته الحكومة الأنغولية في إعطاء الدعم الكامل لدور المجموعات المدنية. ونحن نرى أن بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يظلان أساس عملية السلام.

ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر في إعادة إحلال السلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها حاليا السيد غمبري ونتمنى له نجاحا أكبر.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غمبري على ما أرى أنه تقرير شديد الأهمية والمغزى حول زيارته، التي اعتقد أنها كانت هي ذاتها شديدة الأهمية والمغزى. وأود الإعراب عن شكر وفدي لحكومة أنغولا على الاستقبال المفيد والمتعاون للغاية الذي أعطته لوكيل الأمين العام غمبري في لواندا. وأعتذر له لأنني اضطررت إلى الخروج من القاعة في الدقائق القليلة الأخيرة من إحاطته الإعلامية. ولا أعرف بالنسبة للآخرين الجالسين

على الطاولة، إلا أننا بالطبع نجد أن اقتراب فترة الأعياد يجعل الحياة أكثر انشغالا، وليس أكثر هدوءا.

وأعتقد أن الآخرين ممن يجلسون على الطاولة كانوا قد سمعوا ما يكفي من المملكة المتحدة بشأن نهجنا العام تجاه أنغولا، لذا لن أكرر هذا الآن. واعتقد أن المبادئ التي ترتكز عليها سياستنا معروفة تماما وأنها تتفق مع مبادئ الوفود الأخرى الموجودة حول هذه الطاولة. إلا أنني أود أن اسأل السيد غمبري عددا من الأسئلة التي تنبثق من نفس إحاطته الإعلامية المفيدة والمثيرة جدا.

إن لب القضية، كما قال هو، يتعلق بعملية السلام وكيفية استئنافها. وهذا، قبل كل شيء، هو ما جئنا جميعا هنا لنحاول القيام به والمساعدة في تحقيقه، وأعتقد أنه يستحق منا الأولوية المطلقة.

ولقد قال الأستاذ غمبري إنه حث جميع من تحدث معهم على أن الوقت قد حان لإبعاد عملية السلام "عن الشوارع". وأنا أتفق معه، وقد يكون من المفيد تماما أن يأتينا تأكيد على أن ذلك هو الصدى الذي وجده الأستاذ غمبري بين لفيف كبير ممن تحدث معهم في لواندا. فإذا كان الأمر كذلك، يبدو لي أن أمامنا بالفعل فرصة للاسهام في التحرك قدما. ومرة أخرى يفيد تماما أن نسمع أنه لو كان الأمر كذلك – فكيف يرى وكيل الأمين العام غمبري تطور عملية إعادة إقامة صلات منتظمة بين الجانبين وبين اتحاد يونيتا.

وبودي أن أؤيد ما قاله عن أهمية ومغزى قرار الحكومة بشأن احتمال قيام الأمم المتحدة بدور هنا وبشأن دور محتمل للكنائس، ولكن يهمنا أن نسمع المزيد عما قد يريد وكيل الأمين العام غمبري قوله عن كيفية التنفيذ وعن تأثير نظام الجزاءات الحالي على ذلك، لأن الجزاءات، كما أشار هو بحق، ليست غاية في حد ذاتها، ولا هي أداة عقاب. بل هي أداة ضغط وإغراء بعودة يونيتا إلى تنفيذ بروتوكول لوساكا الذي نؤيده جميعا.

وثانيا، لقد تكلم عدد من المتكلمين حول المائدة عن دور المجتمع المدني. وأدلى السفير كوتشينسكي، ممثل أوكرانيا، ببيان واف عن ذلك. ومن المفيد أن نسمع من وكيل الأمين العام، غمبري عما إذا كان لديه ما يضيفه في هذه المرحلة عن رؤيته لدور المجتمع المدني، وكيفية اشتراك الأمم المتحدة في تلك العملية العامة، وعما إذا كان ثمة ما يستطيع المجلس أن يفعله لدعمها.

وأخيرا، لا يفوتني أن أشير إلى الحالة الإنسانية. فقد نبهني تقرير وكيل الأمين العام غمبري إلى هذه الحالة. وللأسف فهذه الأخبار سيئة ولكن التدابير التي تتخذها حكومة أنغولا خبر طيب. لكنني أرى أنه لا بد لنا جميعا أن نقلق للغاية إزاء ما يقال عن وجود ٤ ملايين من المشردين داخليا واللاجئين، ويهمني أن أسمع عما إذا كان وكيل الأمين العام، غمبري تمكن من وضع تقدير بشأن ما إذا كان التشرد القسري يتزايد أو يتناقص، وبشأن ما يستطيع المجتمع الدولي عمله للمساعدة بشكل أكبر.

ويخيل إليّ في هذا السياق أنه قد مضى إلى الآن أكثر من عام على إحاطة المجلس الأخيرة الإعلامية عن الحالة الإنسانية في أنغولا، وأرى أنه قد يكون من المفيد لنا أن نكرر تلك الممارسة قريبا، وربما نسمع كذلك من حكومة أنغولا. ولقد تأثرت كثيرا بالعرض الذي قدمه سيرجيو فييرا دي ميلو إلى المجلس قبل أكثر من عام عندما كان في منصب منسق الشؤون الإنسانية. وأرى أن ذلك العرض كان مفيدا للغاية في إشعار أعضاء المجلس بهذه الضرورة. ولو كان تقديم إحاطة إعلامية مماثلة يساعد على زيادة إشعار مجتمع المانحين بضرورة المساعدة، فأرى أن ذلك إسهام فعلي في تعبئة

الموارد والأموال والسعي إلى عمل شيء يساعد هؤلاء المساكين.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): نحن سعداء اليوم بلقاء السفير غمبري بعد عودته من مهمته الأخيرة في أنغولا، وإننا جميعا مدينون له بما يبذله من جهد للتوصل إلى سبيل يؤدي إلى الحوار والمصالحة في أنغولا بين الحكومة واتحاد يونيتا على أساس بروتوكول لوساكا.

إن عواقب الصراع الأنغولي وخيمة بالنسبة للشعب الأنغولي، فالأغلبية العظمى منه لم تعرف السلام أبدا. فالقتال وأنشطة الفدائيين يبثان الذعر بين الناس هناك. وأصبحت خطوط الاتصالات هدفا لهجمات قاتلة كما أن الملايين العديدة من الألغام المزروعة في الأرض تجعل من السفر على الطرق خطرا بالغا.

وكلنا ندرك سبب هذه الحرب التي لا تنتهي والتي اكتسحت أنغولا دون توقف منذ استقلالها في عام ١٩٧٥. فالمسؤولية الأساسية عن هذه المأساة تقع على عاتق اتحاد يونيتا بقيادة يوناس سافمبي، لأنه لم ينفذ أحكام بروتوكول لوساكا، ولأنه عاد إلى التسلح، ولأنه الآن لا يزال ينفذ هجمات لا تطاق في كل أنحاء البلد بما في ذلك الهجمات على السكان المدنيين.

وحتى لو أفلحت الحكومة في إضعاف قوات يونيتا بقدر كبير فقد احتفظت هذه القوات بقدرات فدائييها في ربوع البلد، وهو ما تدل عليه الهجمات الإرهابية الأخيرة الموجهة ضد السكان المدنيين والتي أدانها المجتمع الدولي بالإجماع. وهذا هو السبب في أن مجلس الأمن، فرض باسم المجتمع الدولي جزاءات ضد حركة السيد سافمبي. ونحن نرى هذه الجزاءات ضرورية لإجبار اتحاد يونيتا على الوفاء بالتزاماته، وعلى العودة إلى طريق السلام. ولا بد من تنفيذها، ومرة أخرى نغتنم هذه الفرصة لنحيي جهود السفير لارين وآليته للمراقبة.

غير أنه من الواضح، كما أشار كثير من المتكلمين، أنه لا حل عسكريا للأزمة الأنغولية. ولذا يسعدنا أن نلاحظ أن فرص استئناف الحوار قد بدت مؤخرا. ولهذا علاقة بدينامية المجتمع المدني، وخاصة دينامية الكنائس. وأعيد إلى الأذهان هنا أن جائزة سخاروف التي يمنحها البرلمان الأوروبي قد منحت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر إلى المونسينير زخارياس كاموهو، أسقف لوبانغو ورئيس اللجنة المشتركة بين الكنائس من أجل السلام في أنغولا، لما بذله في دعم عودة السلام إلى بلده. ولكن ذلك كان أيضا نتيجة لجهود الأمم المتحدة، وبمزيد من التحديد، جهود السيد غمبري، فالواقع أن السفير غمبري واحد من صناع العلاقات الطيبة السائدة الآن بين السلطات الأنغولية والأمم المتحدة. وهذا أمر يستحق الترحيب.

كما يسرنا أن نلاحظ أن الحكومة تستجيب من جانبها إيجابيا لتلك الجهود. فسياسة الانفتاح التي تؤكدها الحكومة الأنغولية علامة مشجعة على هذا. وبوسعنا أن نشير، في جملة أمور، إلى التدابير المتخذة للعفو عن المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وإلى الإعلان عن الانتخابات والاصلاحات المؤسسية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لها كل الدعم المطلوب في الوقت المناسب.

وينبغي أن نرحب أيضا ببوادر الانفتاح من الحكومة نحو يوناس سافيمبي بدعوته إلى الحوار بانتظام بموجب شروط معينة وبمطالبته بتحديد موعد لوقف الأعمال العدائية أو الإعلان المؤكد عن نبذ الحرب.

ثم إن الحكومة، كما قال السفير غمبري، أذنت للأمم المتحدة بالقيام بدور كبير هام في تيسير الحوار بين طرفي الصراع. ونرجو أن يستجيب اتحاد يونيتا لنوايا حسن

النية التي تحدث عنها السيد غمبري.وأود، على غرار ممثل المملكة المتحدة، أن أسمع آراءه بشأن حقيقة هذا الالتزام.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم التزاما سريعا وقويا بمرافقة أنغولا في عملية السلام والمساعدة على إعادة بناء البلد. وينبغي له أن يساعد الأنغوليين حالا على التصدي للحالة الإنسانية الخطيرة هناك. ويجب التوصل إلى حل يوفر الأمن لعملية تقديم المساعدة الإنسانية، وتيسير الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية والشعب، وتمكين المنظمات الإنسانية من إقامة اتصالات مع جميع الأطراف حتى تتمكن من القيام بعملها.

وبالفعل، فإن إمكانية الوصول إلى الأشخاص الذين يعانون من الكرب لا تزال صعبة جدا. فالأحوال الرديئة لمدارج هبوط الطائرات، والافتقار إلى الوقود، والأحوال الأمنية المحفوفة بالمخاطر، أمور تشكل عقبات أمام تدخل المنظمات الإنسانية. ولقد شعرنا بالتفاؤل عندما استمعنا إلى السيد غمبري يقول إنه تم تحقيق تقدم في هذا المجال. إلا أن مسؤولية تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء أنغولا، بما في ذلك المنطقة الشرقية، تقع على عاتق الحكومة واتحاد يونيتا. ويجب على اتحاد يونيتا أن يتوقف على نحو قاطع عن تهديد أمن القوافل الإنسانية. ويجب على الحكومة من جانبها أن تفعل ما في وسعها لكفالة أمن هذه القوافل في المناطق التي تخضع لسيطرتها.

وفي الأجل الأطول، نود أن نشير إلى أن المصالحة الوطنية وعودة الاستقرار في أنغولا تقتضيان أيضا تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وتوطيد سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وفي جميع هذه المجالات كذلك، يتعين أن يضطلع المجتمع الدولي بدور رئيسي في دعم عملية السلام.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أود باسم وفدي أن أعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام، السيد غمبري، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم عن الزيارة التي قام بها إلى أنغولا. ولقد سررنا جدا أنه أبلغنا بعبارات إيجابية عن العناصر الهامة لهذه الزيارة، وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام. كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد غمبري على ما يقومان به من عمل لدفع السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا إلى الأمام.

وتود أيرلندا أن تعرب عن سرورها بوجه خاص لأن الزيارة قد أدت على ما يبدو إلى زيادة تعزيز العلاقة بين أنغولا والأمم المتحدة. وإننا نعتقد بأن أفضل احتمال للسلام في أنغولا يعتمد على التعاون الوثيق بين المجتمع الدولي والسلطات الأنغولية بشأن نطاق واسع من المسائل. ولقد أحسسنا بالتفاؤل إلى حد كبير نتيجة للتعليق الذي أدلى به السيد غمبري بأن الحكومة في لواندا على استعداد للموافقة على قيام الأمم المتحدة باستكشاف ما إذا كان اتحاد يونيتا راغبا في الاشتراك في أي عملية لإقرار السلام في أنغولا اشتراكا جديا.

وإننا نعتقد بأن الملاحظات التي أدلى بها السيد غمبري بشأن وجود بارقة من الأمل في بعض المجالات التي كانت موضوعا للزيارة التي قام بها الفريق المشترك بين الوكالات إلى أنغولا، مثيرة للاهتمام والأمل إلى حد بعيد. ونود أن نؤكد بقوة أهمية القيام حاليا بدراسة كيفية تفعيل دور الأمم المتحدة في هذه المجالات بأفضل طريقة ممكنة، إذا اعتُبر أنها تشكل فرصا جدية. ولا تزال أيرلندا تعتقد اعتقادا جازما بأن بروتوكول لوساكا يجب أن يشكل أساس السلام في أنغولا. وينبغي أن يرسم البروتوكول المسار السياسي لجميع ظلال الرأي السياسي الأنغولي. ويستحق كل صوت من هذه الأصوات أن تتاح له الفرصة لاستماعه، بالرغم من أنه يجب أن يكون من الواضح أن ذلك لن يتحقق إلا إذا التزمت جميع الأطراف بإجراء مناقشة وطنية ديمقراطية. ويمكن أن تشمل هذه المناقشة بل وينبغي أن تشمل جميع

الآراء الصادرة عن الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى. وإذا ما قام اتحاد يونيتا باتخاذ الخطوات التي يتوقع منه اتخاذها، فإنه يمكن أن يتوقع بحق أن يتطلع إلى احتلال مكانه في هذا الحوار. وإننا نؤكد من جديد رأينا بأن الحل العسكري للصراع في أنغولا غير ممكن وغير قابل للتحقيق.

ومما يؤسف له أن الحالة الإنسانية في أنغولا لا تزال كئيبة – هذا في نهاية عام كان يتوقع أن يتم فيه تحقيق تقدم جيد فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى أعداد غفيرة من السكان المعرضين للخطر، وكذلك فيما يتعلق بإعادة توطين المشردين. ومن الواضح أن التطورات الإيجابية التي كنا نأمل في حدوثها لم تتحقق حتى الآن، بالرغم من أننا نرحب بالأنباء التي ذكرها السيد غمبري عن الجهود التي تبذلها الحكومة. وإننا نشجع الأمم المتحدة بقوة على مواصلة العمل مع السلطات بشأن تمهيد السبل التي يمكن بها التصدي للظروف الرهيبة التي يعيشها السكان المدنيون. ونعتقد أيضا بأن التزام المجلس المستمر بتنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا يحقق الأثر المرجو منها.

وتساهم تلك التدابير بطريقتها الخاصة في تحقيق الإمكانيات الجديدة التي أشار إليها السيد غمبري. وإننا نلاحظ أيضا أنها تؤدي على ما يبدو دورها في تحسين العلاقات بين أنغولا والدول التي قد تكون في الماضي أيدت يونيتا بمختلف الطرق. ونرحب بتلك التطورات، التي يعتبر بعضها حديث العهد، ونشيد بالذين يتخذون تلك الخطوات.

ونحن نتمسك بالرأي القائل إن البيان الرئاسي (S/PRST/2001/36) الذي اعتمده المجلس بعد جلسته المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قد زود السيد غمبري برسالة واضحة ومتوازنة لإبلاغها إلى الأنغوليين من جميع الآراء، الذين التقى بالعديد منهم و لم يتمكن من الالتقاء بالبعض الآخر. ولقد تم التصريح بكل وضوح بالمسؤولية التي يتحملها اتحاد يونيتا لوقف العنف. وكان ما توقعه المجلس من قيام السلطات بالعمل على إجراء إصلاحات اقتصادية وعلى تحقيق الشفافية والحكم الرشيد عنصرا هاما إضافيا. وتم بالإضافة إلى ذلك، توكيد دور الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في دفع عملية السلام. وتأمل أيرلندا بأن تكون هذه الجوانب من آراء المجلس قد لاقت قبولا في أنغولا على نطاق واسع.

إن هذه المناسبة هي المناسبة الثالثة منذ أيلول/سبتمبر التي نناقش فيها أنغولا في هذه القاعة. ونعتقد بأن هذه الحقيقة وحدها هي بمثابة اعتراف برغبة المجلس في أن يرى الحالة في أنغولا تتقدم إلى الأمام. وإن تقرير السيد غمبري يعطي سببا للتفاؤل بأن هناك بصيصا من نور في ظل خلفية من المأزق السياسي والعسكري. ولا نود أن نبالغ في ذلك الشعور بالأمل. بيد أننا نعتقد بأنه يتعين على الحكومة الأنغولية، والجهات الفاعلة الأخرى وعلينا نحن هنا في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة، أن نعمل كل ما وسعنا لكفالة ألا تفوتنا أي فرصة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): سنعقد بعد ظهر اليوم جلسة ختامية حول عمل المجلس لهذا الشهر، إلا أنه لما كان من المرجح أن تكون الجلسة آخر جلسة تعقد هذه السنة فقد خيل إلينا أنه قد يكون من المفيد أن نستعرض أوجه النجاح والفشل للسنة كذلك. كنا سنقول عصر اليوم إن أنغولا لم تكن على ما يبدو من قصص النجاح. إلا أن السفير غمبري اليوم قد منحنا بصيصا من الأمل. ومع ذلك، فقد أوقعنا في مشكلة، لأنه أصبح علينا أن نعيد كتابة خطابنا لعصر اليوم.

وإنني أتفق بكل تأكيد مع السفير تشودري، الذي قال إن السفير غمبري كان متواضعا جدا حيال مساهمته الشخصية فيما حدث. وليس لدينا أي شك في أن ما نرى وما وصفه بأنه بصيص أمل في أنغولا كان نتيجة لمشاركته الشخصية القوية.

إلا أنه قد مضى على هذا الصراع أكثر من ٢٦ عاما، كما نلاحظ جميعا. ولا بد أنه كانت هناك فرص أخرى جاءت ومضت. والسؤال المطروح هو، ”كيف نبقي نافذة الأمل هذه مفتوحة حقا؟“ هنا كنت سأسأل السفير غمبري عما إذا كان بإمكانه ربما أن يبين لنا مليا العوامل التي أدت إلى إيجاد نافذة الأمل الجديدة. ولقد تم التطرق إلى بعض هذه العوامل في المناقشة التي جرت حتى الآن، على سبيل المثال الهزائم العسكرية التي مني بها اتحاد يونيتا؛ ومن الواضح أن ذلك يشكل عاملا جديدا. وهناك عامل آخر يتمثل في رغبة الحكومة في إشراك الأمم المتحدة في عملية الحوار. وهنا، لا بد لي أن أقول إني أضم صوتي إلى صوت السفير إلدون في شكر حكومة أنغولا على ما أتاحته للسفير غمبري من إمكانية الوصول؛ ويسرني أنه تمكن من مقابلة الرئيس دوس سانتوس في أول يوم لا في آخر يوم من زيارته. وآمل في أن يصبح ذلك نمطاً للزيارات التي سيقوم بها إلى هناك.

هل كانت هناك أي عوامل أخرى؟ أقول هذا على سبيل المثال لمجرد أنني لا أعرف الحقيقة – هل قامت البلدان المجاورة لأنغولا بأي دور في هذا الخصوص؟ وهل حدث تتطرق إلى المجتمع المدني؟ سيكون من المفيد لو أمكن للسفير غمبري أن يبلغنا من الذي هيأ هذه النافذة الجديدة للفرص حتى يمكننا أن نعزز العوامل التي هيأتها.

ثانيا، أعتقد أن الجميع قد وافقوا في ملاحظاتهم اليوم على أن الوضع الإنساني – لو خففنا وضعه كثيرا نقول إنه – سيئ جدا. فالرقم المثير للجزع البالغ الذي سمعناه اليوم – إذا كنت قد سمعته بصورة صحيحة من السفير غمبري – هو أن هناك ٤,١ مليون شخص مشرد داخليا من بين مجموع السكان البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة. وهذا يمثل ثلث إجمالي السكان. ولا بد من أن هذا أعلى رقم بالتأكيد بالنسبة لأي بلد في العالم.

وأتساءل عما إذا كان بوسع السفير غمبري أن يؤكد صحة ذلك، لأنه إذا كان هذا الرقم صحيحا فإنه يبين مدى ضخامة المشكلة التي نواجهها. والواقع أنه وفقا لتقرير برنامج الأغذية العالمي الذي صدر في الأسبوع الماضي فإن آخر الحملات العسكرية التي شنت ضد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) في وسط وشرق أنغولا قد أدت إلى زيادة كبيرة أخرى في عدد الأشخاص المشردين داخليا في هذه المناطق بحيث وصلت معدلات سوء التغذية الحادة إلى ٢٥ في المائة في بعض مراكز اللاجئين. وأعتقد أن عدة متكلمين ممن سبقوني في الكلام اليوم قد تساءلوا عما يمكن القيام به لتحسين الوضع الإنساني. وإذا أمكن للسفير غمبري أن يرد على هذا التساؤل، فإن رده سيكون مفيدا جدا لنا.

ثالثا، ومرة أخرى هذا أمر فريد في مناقشة اليوم، أكد جميع المتكلمين على الدور الهام للمجتمع المدني، وكذلك على دور الكنائس. وهنا أتفق مع تعليق السفيرة دورانت التي قالت فيه إنه عندما تذهب الأفرقة الفنية إلى أنغولا، فستتاح لها الفرصة لعقد المزيد من الاجتماعات مع أفراد المجتمع المدني. ولكن إلى أن استمع إلى ممثل فرنسا، فإنني أرى أن شخصيات المجتمع المدني تلك ليست معلومة فيما يبدو، فهي تتعلق بأبطال لا أسماء لهم. ويسرني أن أحدهم تمت معرفته وأنه حصل على جائزة سخاروف.

ولكن، ما الذي يمكن أن نفعله لنساعد بوضوح هذا العامل الإيجابي الجديد؟ ومرة أخرى، فإنني إذ أتكلم بشكل عفوي، أتساءل هل سيكون من المفيد مثلا دعوة بعض أفراد المجتمع المدني للحضور إلى المجلس هنا لمخاطبتنا، إما في جلسة تعقد وفقا لصيغة أريا، أو في جلسة أخرى. قد يكون لهذا فائدتان إيجابيتان. الأولى، أننا بالطبع سنستمع بشكل مباشر إلى طرف اضطلع بدور إيجابي، والثانية أننا نأمل أن إجراء حوار مع هؤلاء الأفراد سيزيد من تحسين قدرهم على الاضطلاع بدور بناء أكثر في العملية السياسية. وهنا أيضا أتساءل عما إذا كان السفير غمبري يود أن يعلق على ذلك الاقتراح.

وأخيرا، أشار السفير شودري إلى التقرير الأخير للأمين العام الذي قال فيه إن تعقد الحالة يحتاج بوضوح إلى ما سماه بـ "سبل مبتكرة" لحل المشكلة.

ولا بد لي من أن أشكر السفير غمبري على حضوره لمخاطبتنا بعد وصوله مباشرة، فنحن نعرف أنه وصل بالأمس، ونعرف أن حضوره مباشرة ليخاطبنا اليوم فيه عناء كبير له، إلا أنه إذا كان التعب الناجم عن فارق التوقيت بسبب السفر لمسافات طويلة لم يؤثر عليه كثيرا، وكانت لديه أفكار مبتكرة أخرى، فأملي أن يتشاطرها معنا.

السيد فالديفيسيو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يعرب وفد بلادي عن امتنانه للسفير إبراهيم غمبري لحضوره هذه الجلسة وللمعلومات التي قدمها لنا. ويسرنا أن زيارته كانت إيجابية وأنها حققت نتائج مثمرة.

ويتصل اهتمامنا بالإحاطة التي قدمها لنا إلى حد كبير بالتوقعات التي ولدتها الجلسة السابقة التي عقدها المجلس يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بزيارته المقبلة إلى المنطقة، بحيث يمكن لعملية السلام أن تمضي قدما وفقا لبروتوكول لوساكا ولقرارات المجلس. والأمر المهم حقا بالنسبة للمجلس هو أن تتجاوز عملية السلام في أنغولا حالة الجمود من الناحيتين السياسية والعسكرية التي حددها الأمين العام في تقريره الأخير بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا الواقع مقره في لواندا. ومن الواضح أن هذا المكتب لا يمكنه الإسهام في عمل أوسع نطاقا إلا إذا مكنته الظروف السياسية القائمة في هذا البلد من ذلك. ويسرنا أيضا أن المشاورات الجارية مع حكومة أنغولا تنظر في سلسلة من الأنشطة، بما في ذلك وضع برنامج لنزع السلاح وجمع الأسلحة، يمكن توسيع نطاقه نتيجة لوجود الأمم المتحدة في المستقبل.

لقد أعربنا من قبل عن رأي مفاده أن من الأفكار الجيدة إشراك المجتمع المدني بصورة أكبر في عملية السلام لسببين على الأقل: الأول تخفيف أثر العبارات العدوانية والدعوة إلى حلول تقوم على استخدام القوة، الأمر الذي ساد في مراحل معينة من عملية السلام؛ والثاني أن معظم الضحايا في المجابهات بين قوات الحكومة والمتمردين كانوا من السكان المدنيين إذا حكمنا من واقع أعداد القتلى في الهجمات، والأشخاص المشردين داخليا، واللاجئين في البلدان المجاورة، والضحايا بشكل غير مباشر نتيجة للتعرض للجوع والمرض.

وتؤكد المعلومات التي حصلنا عليها اليوم على الحالة الإنسانية المحزنة التي تصيب الشعب الأنغولي. ومن الأسباب التي تثير بالغ القلق وجود ٤ ملايين شخص مشرد داخليا يعيشون في أوضاع محفوفة بالخطر في المخيمات أو في مناطق مصابة بفقر مدقع في المدن والبلدات.

لهذا السبب، وعلى غرار ما ذكره السفير إيلدون، أود أن أسأل السفير غمبري عما إذا كان بوسعه أن يقترح علينا السبل التي تكفل إشراك المجتمع المدني. لقد ذُكرت في

مناسبات سابقة إمكانية عقد جلسة وفقا لصيغة آريا، وهو ما اقترحه أيضا وفد المملكة المتحدة.

وبعد أن استمعنا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي للمجلس أن يواصل النظر في صيغ تستهدف الإشراك الإيجابي للأمم المتحدة في عملية السلام في أنغولا. ينبغي للمجلس أن يشجع المجتمع الدولي، وخصوصا البلدان التي لها وجود قوي في أنغولا وتربطها علاقات سياسية واقتصادية قوية بذلك البلد، على المساهمة في خدمة قضية السلام.

وأخيرا، لا بد لنا من أن نواصل تطبيق الجزاءات على يونيتا، مع التأكد من أن فعالية نظام الجزاءات ستحسِّن بشكل كبير إمكانية الحوار بين الأطراف المعنية.

السيد غرانوفكسي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن امتنانه للسيد إبراهيم غمبري وكيل الأمين العام ومستشاره الخاص للمهام الخاصة في أفريقيا على إحاطته الإعلامية الشاملة عن نتائج زيارته لأنغولا. ومن المؤكد أن الاتصالات المثمرة جدا التي أقامها مع السلطات الأنغولية ومع ممثلي المجتمع المدني في أنغولا ستساعد في تعزيز علاقة ذلك البلد بالأمم المتحدة، وستتيح فرصا أكبر لمساعدة المنظمة في إحراز تقدم صوب تسوية الصراع في أنغولا.

إن النهج الذي يتبعه الاتحاد الروسي لتسوية قضية أنغولا قد حدد بالتفصيل في البيان الذي ألقاه الوفد الروسي في المجلس بالنيابة عن مجموعة البلدان الثلاثة، وهو لا يزال لم يطرأ عليه أي تغيير.

ونثني على الخطوات البناءة التي اتخذتها الحكومة الأنغولية لإقامة حوار مع جميع القوات السياسية الرشيدة في البلاد ومع المجتمع المدني في أنغولا. ونعتقد أن السيد سافيمبي قد أثبت افتقاره إلى الإرادة السياسية لوقف المواجهة المسلحة عندما رفض العرض الذي أبداه رئيس أنغولا باستئناف الحوار حول سبل إتمام تنفيذ المبادئ الأساسية لبروتوكول لوساكا. وبمرور الوقت، يشهد المجتمع الدولي بوضوح أكثر أن أعمال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا قد أصبحت حملة إرهابية ضد شعبه. وفي هذا الصدد، نرى أن هناك أهمية استثنائية للتقييم الذي تم في اجتماع المجلس بشأن أنغولا في شهر أيلول/سبتمبر.

وروسيا، في إطار الجهود الدولية الرامية إلى حسم الحالة في أنغولا، وفي قدرتها الوطنية وكعضو في ترويكا المراقبين الدوليين لعملية السلام، تعتزم الاستمرار في التقيد الصارم بسياسة تعزيز فعالية نظام الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا، الذي يستهدف قطع قنوات الإمدادات التي تأتي من مصادر خارجية إلى الجماعة المناهضة للحكومة. وفي هذا السياق، ننوي أن نستمر في دعم الجزاءات التي تعمل بفعالية على رصد الآلية التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن عظيم امتناني لكم لتنظيم هذه الجلسة العامة للمجلس، المخصصة للحالة في أنغولا. وعقد هذه الجلسة يبين اهتمام المجلس المستمر بمسألة أنغولا والتزامه بتسوية الصراع المسلح في ذلك البلد. وهذا الصراع الذي استمر أكثر من ربع قرن يفرض معاناة كبيرة وخسائر كثيرة على سكان البلد ويعرقل عملية التنمية.

وأود أيضا أن أثني على السفير إبراهيم غمبري على المعلومات التي زودنا بها عن زيارته لأنغولا والمحادثات التي أجراها أثناء وجوده هناك.

ورغم التحسن التدريجي في الحالة السياسية والعسكرية، ما زال وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء المواجهات المستمرة في أنغولا، التي لا تزال تؤثر تأثيرا مدمرا على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ونتشاطر مع السفير غمبري ما أعرب عنه من قلق إزاء التدهور الفظيع في الحالة الإنسانية، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد المشردين داخليا، وهو حوالي ٤,١ مليون نسمة.

والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، التابع لجوناس سافيمبي، الذي يرفض الامتثال للالتزامات المقطوعة بموجب بروتوكول لوساكا، والذي لا يزال يتحدى المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن، تقع عليه المسؤولية الكاملة عن هذه الحالة. ورغم إضعاف وتخفيض قدراته العسكرية، يواصل يونيتا القيام بأنشطة حرب العصابات، مستهدفا المدنيين. وتسبب هذه الحالة شديد القلق لوفد تونس. ونؤكد من جديد إدانتنا لهذه الأعمال غير المقبولة.

ونرحب بالالتزام الذي كثيرا ما تكرره حكومة أنغولا بتنفيذ بروتوكول لوساكا للسلام، بغية حل الصراع حلا سلميا. وفي هذا الصدد، نرحب بتنفيذ سلطات أنغولا لبرنامج للسلام يرتكز على طائفة من المبادرات السياسية والاجتماعية والإنسانية، التي تستهدف تنفيذ بروتوكول لوساكا بنجاح.

ونرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذها المجتمع المدني والكنائس من أجل تعزيز السلم والمصالحة الوطنية ونؤيد نداءهم بوقف إطلاق النار فورا. ونحن مقتنعون بأن حكومة أنغولا قد وفت بنصيبها من المسؤولية. والأمر متروك ليونيتا الآن لتستجيب لنداءات حكومة أنغولا بنبذ الخيار العسكري وبوقف احتجاز مستقبل البلد رهينة. ونعتقد كذلك أن استمرار هذا الصراع يشكل تهديدا لسلم واستقرار الجنوب الأفريقي. وقد ذكرنا في مناسبات كثيرة، وأكرر، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع. وبينما ننتظر إجراء حوار بين الطرفين، نطالب مرة أخرى بالتنفيذ الدقيق والصارم للجزاءات المفروضة على يونيتا. وهي في رأينا وفي ضوء الظروف الحالية الوسيلة الوحيدة لوقف الطرق التي يحصل يونيتا بمقتضاها على الأسلحة والمواد الحربية.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أهمية أعمال التحقيق التي اضطلعت بها آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا، وأن نعترف بأهمية هذه الأعمال.

السيد جينغري (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة للنظر في نتائج بعثة السفير غمبري، وكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام. ويشكر وفد بلادي السفير غمبري أيضا على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

ونلاحظ من إحاطة السفير غمبري أن حكومة أنغولا تلتزم التزاما كاملا بتحقيق المصالحة الوطنية. وبالمثل، نرحب باستعداد المجتمع المدني والكنائس للمشاركة في عملية السلام. وتعتقد موريشيوس اعتقادا راسخا أنه يجب تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع المدني والكنائس من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

لقد استمر الصراع في أنغولا طيلة ما يقرب من ربع قرن. ونحن مقتنعون بأنه ليس هناك حل عسكري للصراع وأن بروتوكول لوساكا يوفر الأساس لحله. وللأسف الشديد أن يونيتا ترفض الامتثال لأحكام بروتوكول لوساكا. وبدلا من ذلك، يواصل يونيتا ممارسة العنف. وطيلة الأشهر القليلة الماضية، ارتكب يونيتا عدة أعمال إرهابية. وقد عانى شعب أنغولا مدة أطول مما يجب ولا يستطيع أن يتحمل ذلك مدة أطول.

وفي ضوء بعثة المستشار الخاص، يجب على المجلس أن يتخذ التدابير الواجبة لمعالجة الحالة. ونلاحظ من إحاطة السفير غمبري أن هناك تقاربا في الآراء حول ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية. ويجب اغتنام هذه الفرصة بغية إحراز تقدم في عملية السلام.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يشعر وفد بلادي بقلق شديد جدا إزاء خطورة هذه المشكلة، حيث يبلغ عدد المشردين داخليا ٤,١ مليون نسمة في أنغولا. ويرى وفد بلادي أنه من الواضح جدا أن يونيتا مسؤول رئيسي عن هذه الحالة. ونرحب بالجهود الكبيرة من جانب حكومة أنغولا لتخفيف محنة المشردين داخليا. وتضم موريشيوس صوتها إلى الآخرين في مطالبة المجتمع الدولي بالمساعدة على تحسين الحالة الإنسانية في أنغولا، وبتقديم مساعدة خاصة إلى المشردين داخليا.

وكما ذكر السفير غمبري، سترسل بعثة فنية من الأمانة العامة إلى أنغولا قريبا لإجراء مناقشات مع سلطات أنغولا حول مشاركة الأمم المتحدة في عدد من القضايا. ويعرب وفد بلادي عن تأييده الكامل للبعثة التقنية ويتطلع إلى برنامج عمل يترجم الفرصة المتاحة إلى تدابير ملموسة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن مدى ترحيبنا بالإحاطة الإعلامية من جانب وكيل الأمين العام غمبري عن رحلته وتقديرنا لاستنتاجاته ونصائحه. وأؤيد كثير من التعليقات التي أدلي بها هنا وسأحاول ألا أكررها كلها.

كما نجد أن التقرير مثير للأسى من بعض الجوانب التي تبدو واضحة، ولكن هناك جوانب أخرى مبشرة. والواضح أن بروتوكول لوساكا لا يزال مفتاح العملية السياسية وبؤرة تركيزنا جميعا عندما نستشرف مستقبل عملية السلام، التي ستبقى بلا شك محط أنظار المجلس والمجتمع الدولي ومطلبهما الذي يسعيان لتحقيقه. وفي اعتقادي أن الإحاطة التي قُدمت اليوم تبين للأسف أن يونيتا ما برحت تفتقر إلى الإرادة السياسية للشروع في حوار سياسي جاد. لذلك علينا جميعا – المجلس وفرادى الدول – مواصلة ممارسة الضغط وتواصل مساندة وجود نظام جزاءات فعال.

وإلى أن تتوافر الإرادة السياسية، أرى أن علينا أن نركز على الخطوات التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها لتحسين حياة الشعب الأنغولي ومساعدة حكومة أنغولا على تحسين نوعية حكمها وتعزيز الثقة السياسية. وأعتقد أننا جميعا نوافق على الحاجة الواضحة لمواصلة إفهام كل من الطرفين أن الحل العسكري غير مقبول، والأكثر أهمية أنه غير عملي في نفس الوقت.

ونحن سعداء إذ نشهد تحقيق تقدم في العلاقة بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا، ونود أن نشجع وكيل الأمين العام على المتابعة في ثلاثة مجالات بينت فيها حكومة أنغولا أن مساعدة الأمم المتحدة ستكون ذات قيمة وهي: صندوق السلام والمصالحة، والمساعدة في الانتخابات، وتطوير المشاريع الرائدة في المرحلة الانتقالية لتسريح الجنود.

ونرحب باعتزام الأمم المتحدة أن تبدأ في أوائل العام المقبل العمل في أكثر المجالات الواعدة المتعلقة بالمساعدة وهي: تصميم المشاريع الانتقالية. وفي هذا الصدد، يصلح المشروع الانتقالي الذي مولته الولايات المتحدة لتسريح قوات يونيتا وعائلاتهم في إقليم هومبو لأن يكون نموذجا مفيدا.

وعلى المدى الأبعد، نرى أنه سيكون من المفيد لوكيل الأمين العام أن يستخدم ما لديه من نفوذ لتشجيع اتخاذ خطوات إلى الأمام نحو بناء الثقة في قطاع المساعدة

الإنسانية. وهذا من شأنه أن يساعد شعب أنغولا علاوة على البدء في بناء الثقة السياسية. وقد يكون من المفيد، مثلا، التركيز على وقف إطلاق النار في أيام التحصين. وبموجب هذه الفكرة، تتفق يونيتا مع الحكومة على وقف إطلاق النار في مناطق معينة من البلد، أثناء فترة زمنية يمكن تحصين الأطفال فيها، لا سيما ضد شلل الأطفال الذي يؤثر على أعداد كبيرة من الأطفال الأنغوليين.

وقد أكدت زيارة وكيل الأمين العام للواندا على أن الأمم المتحدة على أتم استعداد للمشاركة إذا توفرت إمكانية احترام الحوار السياسي الجدي على أساس بروتوكول لوساكا. ونأمل أملا صادقا أن يتحقق ذلك. وبإمكاننا جميعا، وينبغي لنا، أن نسهم في تعزيز المصالحة الوطنية ومساعدة عملية السلام عندما يحين الوقت وتتاح الفرصة. وحكومتي على أهبة الاستعداد لبذل كل ما في وسعها لتيسير وضع نهاية سياسية للصراع في أنغولا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أُدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لمالي.

أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام إبراهيم غمبري، على تحديثه المفيد للغاية لمعلوماتنا بشأن الحالة في أنغولا.

ثانيا، أود أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة بشأن الفهم الذي يتشارك فيه وفدي مع غالبية الآراء التي أعرب عنها هذا الصباح.

ويدور تعليقي الأول حول التذكير بأن الصراع الأنغولي دام ٢٦ عاما – أي أكثر من ربع قرن. وعلى الرغم من استمرار الصراع الذي تسببت فيه يونيتا، فإن وفدي ما زال يعلق آمالا كبيرة على احتمالات إحلال السلام في أنغولا. وإننا نرحب بالتزام جميع الأطراف ببروتوكول لوساكا، الذي ما برح الأساس الوحيد الناجع لإقامة التسوية السياسية التي تمكن من عودة السلام إلى أنغولا.

ونحث يونيتا على البدء دون إبطاء في إجراء مناقشات مع الحكومة الأنغولية بهدف تنفيذ أحكام ذلك البروتوكول وأحكام مختلف قرارات وإعلانات مجلس الأمن بشأن الموضوع. ونرحب بالبادرة الإيجابية من جانب الحكومة الأنغولية ونشجعها على أن تواصل العمل، بالتشاور مع جميع العناصر المكونة للمجتمع الأنغولي، ولا سيما المجتمع المدني والطوائف الدينية والأمم المتحدة – على النهوض بعملية السلام في أنغولا.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بالجزاءات المفروضة على يونيتا. وإننا نرى أن هذه الجزاءات مناسبة، لأنها تسهم إسهاما إيجابيا في تقليص قدرات يونيتا العسكرية. ولذا، من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس إيلاء الأولوية لهذه المسألة.

ثالثا، أرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يواصل تكريس اهتمام خاص للحالة الإنسانية في أنغولا. وإننا نشارك تماما في مناشدة جميع الأطراف لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية للسكان في مناطق الصراع دون عائق. وقد أحطنا علما بالمعلومات التي قدمها السفير غمبري لتوه بشأن هذه المسألة.

رابعا، إننا نشارك أيضا في مناشدة المجتمع الدولي دعم الجهود الرامية للإنعاش الاقتصادي وإشاعة الديمقراطية في المجتمع الأنغولي. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة التدخل من جانب الأمم المتحدة يُعد ضروريا لعملية جمع الأسلحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، نظرا لأن برنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج فائق الأهمية لأي عملية سلام.

خامسا وأخيرا، ستواصل مالي متابعة الحالة في أنغولا عن كثب شديد، حتى بعد أن تترك المجلس، انطلاقا من

التضامن مع شعب أنغولا الشقيق، الذي ينبغي أن تخف معاناته، وحتى يمكن لروح صديقي وابن بلدي ميتر أليون بلوندين بي، الذي كان مهندس بروتوكول لوساكا، أن تنعم بالسلام.

وأستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد إبراهيم غمبري ليجيب على التعليقات التي قيلت والأسئلة التي طُرحت.

السيد غمبري (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر أعضاء المجلس للكلمات الرقيقة التي وجهت لي على العمل الذي أقوم به باسم الأمين العام في محاولة التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في أنغولا.

وقد أثير عدد من المسائل، وأنا أصنفها في ثلاث فئات: أولا، الحالة الإنسانية؛ ثانيا، الحالة السياسية ولا سيما عملية السلام؛ وثالثا، الدور الذي يقوم به المجتمع المدني.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أود أن أؤكد أن الرقم الذي قُدم لي في أنغولا بشأن عدد المشردين داخليا هو في الواقع ٤,١ مليون نسمة.

وأود أيضا أن أشارك في التقييم القائل بأنه، على الرغم من سوء الحالة في بعض المناطق وتدهورها، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية توفر أنباء طيبة وإيجابية حقا من حيث قبول حكومة أنغولا لمبدأ تحمل المسؤولية الأساسية عن توفير المساعدة الإنسانية لشعبها، وللمشردين داخليا.

وكما ذكرت – تُبذل كافة الجهود – وفي هذا الصدد، اتصلت بموظفين في مكتب الرئيس – لضمان التحسن في الهياكل الأساسية المادية من أجل تعزيز إيصال المساعدة الإنسانية: من طرق وكبارٍ ومطار كويتو الهام، الذي تم إصلاحه. وأرى أننا بحاجة لمواصلة تشجيع الحكومة على القيام بالمزيد لتوسيع آفاق الفرص في المناطق التي يمكن فيها إيصال المساعدة الإنسانية بأمان، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ووكالات المعونة الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية وجميع أصحاب المصلحة.

وعما إذا كان المجلس يريد إحاطة مخصصة بشأن الحالة الإنسانية، كما حدث في الماضي فهذا شيء يرجع إلى أعضاء المجلس وحدهم لكي يقرروه.

وأتفق مع الذين لاحظوا أن لبّ هذه المسألة في الواقع يتمثل في عملية السلام والطريق إلى أمام، لأنه إذا تزايدت سرعة عملية السلام، فإن مسألة المساعدة الإنسانية ستتأثر إيجابياً كذلك.

وأود أن أرد على بعض الأسئلة التي وجهت. ففيما يتعلق بمسألة الخطوات التالية للانطلاق بالحوار والدور الجديد الذي تؤديه الأمم المتحدة، أرى أن حكومة أنغولا واضحة للغاية في أنه يتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الوسيط، دون استبعاد قيام المجتمع المدني بدور تكميلي أو تابع، على أن تكون الحكومات الأخرى بمثابة جهات ميسّرة. وقد أعطيت لنا تقريباً الإشارة بالمضي في استطلاع الكيفية التي يمكن بها تحريك هذا الحوار، وفي غضون الأيام أو الأسابيع القليلة القادمة سنعكف على التفكير، داخل نطاق الأمانة العامة، في الخطوات الضرورية. وسنستمر في العمل تبعاً لذلك بمجرد أن نتلقى الإذن من الأمين العام.

وبالنسبة لمسألة ما إذا كانت المشورة بانتشال عملية السلام من مرحلة العبث وإلى الاتصالات والمفاوضات الجادة تحظى بتوافق عام في آراء من تكلمنا معهم، أقول إن الإجابة هي ''نعم''. ويتمثل التحدي الآن في كيفية إقامة اتصالات ذات مصداقية بين الحكومة ويونيتا وجعل هذه الاتصالات منتظمة، وعلى ما نرجو مثمرة.

وفيما يتعلق بدور الكنائس والمجتمع المدني في هذا الحوار، أود أن أشدد أيضاً على ضرورة إبقاء الأدوار منفصلة عن بعضها. والمفروض أن تقوم بدور الميسّر، وليس بدور الوسيط.

وقد أثيرت أيضاً مسألة الأفكار الابتكارية لكيفية التحرك قدماً للأمام. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن الأمين العام قد وجهني، في جملة أمور، إلى البناء على الدعم المقدم ممن يودون أن ينضموا إلى الأمين العام في ائتلاف لمحاولة دراسة احتمالات وجود هذه المنافذ للفرص المتاحة، وبعبارة أخرى، من لديهم الاستعداد لرهن رصيدهم السياسي مقابل تشجيع كلا الجانبين على السير في اتجاه المباحثات، حتى لو كانت في البداية مجرد مباحثات حول إجراء مباحثات.

وفي هذا الصدد أود أيضاً أن أذكر لأعضاء المجلس أن حكومة أنغولا قد وجهت دعوة رسمية إلى الأمين العام لزيارة أنغولا في المستقبل القريب. وينتظر الأمين العام نتائج زيارتي، وسيلقي نظرة بالطبع على جدوله الزمني. ولكن من الواضح، وقد ذكرت هذا لمن تكلمت معهم في لواندا، أن إمكانية قيام الأمين العام بزيارة سيكون مرهوناً بالتقدم المحرز على جميع الجبهات. وتشمل هذه الجبهات عملية السلام، وربما بعض المجالات التي يجري فيها الفريق الفني التابع للأمم المتحدة مناقشات مثمرة مع حكومة أنغولا، والانتخابات، وصندوق السلام، والبرنامج النموذجي للجنود المسرحين. وأرى أن هذه فرص تحتاج منا إلى مزيد من الاستكشاف.

ووجه سؤال عن العوامل التي أتاحت فرصاً جديدة. وأقول إن هذه العوامل تشمل استراتيجية الأمم المتحدة ذات الشقين لتحسين العلاقات مع حكومة أنغولا وفرض الجزاءات على يونيتا. فلم تكن أي من هاتين الاستراتيجيتين تعد غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لدفع حكومة أنغولا، وبصفة خاصة يونيتا بقيادة سافيمبي، صوب تسوية سياسية لهذا الصراع. وأرى أن الاستراتيجية ذات الشقين فيما يبدو بدأت تؤتي ثمارها.

وأعتبر أيضاً أن ضعف يونيتا العسكري يفتح نافذة تطل منها الفرص. ففي أية مباحثات مع يونيتا التابعة لسافيمبي، لن تتكلم حكومة أنغولا من موقف ضعف، بل في الواقع من موقف قوة. وأرى من العدل أيضاً أن أقول إن الضغط العسكري على يونيتا قد ازداد كثيراً بشكل واضح.

وأود أن أشير أيضاً إلى الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني، وسأعود إلى هذه المسألة فيما بعد. ويواصل أعضاء المجتمع المدني ممارسة الضغط على كلا الجانبين ليحاولا إنهاء الحرب والاتفاق على وقف لإطلاق النار، لمجرد أن شعب أنغولا قد عانى أكثر مما ينبغي وأطول مما ينبغي من جراء هذا الصراع. كما أود أن أشير إلى الدور الذي تؤديه البلدان المجاورة. ودعمها حاسم، وقد كان موقفها الواضح من ضرورة الإبقاء على الجزاءات مفيداً أيضاً. وأضيف أيضاً أنني أرى أن دعم المجلس القوي لإجراء تسوية سياسية في كل مرة تكلم فيها أو أصدر إعلاناً كان من العوامل المسهمة في ذلك.

وأما عن مسألة جدية سافيمبي بشأن الحوار ووقف إطلاق النار، فأظن أن إجابتي هي أننا سنتبين ذلك. وأفضل طريقة لنتبينه هي أن نحاول بالفعل إجراء بعض الاتصالات وإيضاح المواقف.

أما كيف ستتأثر الجزاءات الراهنة إذا ما آتى الحوار ثماره؟ فأظن أنه يلزمنا توجيه الاهتمام إلى مختلف عناصر الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة. وأولها العنصر السياسي، أي حظر السفر المفروض على بعض أعضاء يونيتا. ثانياً، هناك البعد المتعلق بإغلاق مكاتبها في بعض العواصم الرئيسية، وثالثاً، هناك البعد العسكري للجزاءات. وأعتقد أن الوقت سيأتي الذي ربما يلزم فيه إعادة النظر في

الجانب السياسي، فيما يتعلق بتعليق الحظر على سفر بعض مسؤولي يونيتا. ولن أقول إن هذا الوقت قد حان بعد، ولكن قد يلزم أن ينظر المجلس في هذه المسألة في الوقت المناسب، أي مسألة هؤلاء المسؤولين الذين يلزم أن يسافروا لأجل السلام، رغم أنه سيكون من اللازم تعريف هذا الأمر وتحديده.

وختاماً، فيما يتعلق بدور المجتمع المدني، كما ذكرت آنفاً، أرى أن الحكومة لا اعتراض لها على دور الكنائس، وأستعمل صيغة الجمع، وجميع أعضاء المجتمع المدني الآخرين بوصفها جهات تيسير.

أما عن الاجتماع مع المجلس بشأن صيغة آريا، فهذا بالطبع في أيدي أعضاء المجلس. ولكني أقترح أن نتناول تلك المسألة بكثير من الحذر، لأننا يجب أن نحترس من تدمير العلاقة التي أقيمت بعناية بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا.

علاوة على ذلك، أقول إننا لم نستنفد بعد قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في تشجيع عمل المجتمع المدني في عملية السلام، من خلال بيانات السياسة الصادرة عن الأمين العام ومجلس الأمن مثلاً. ويمكن أن يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم أيضاً للمنظمات غير الحكومية الوطنية الجادة وأعضاء المجتمع المدني الآخرين في مجال السلام وتعزيز بناء القدرات وحقوق الإنسان، بل وفي مجال المساعدات الإنسانية.

وختاماً، هناك إمكانية عقد اجتماع مع الأمين العام. وقد طلب ذلك قادة الكنائس، ومرة أخرى ليست كنيسة واحدة، والمجتمع المدني. وأظن أننا ينبغي أن نحاول استنفاد تلك السبل لتشجيع المجتمع المدني في هذه المرحلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرجو لجميع أعضاء المجلس عطلة أعياد سعيدة للغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غامباري على المعلومات الإضافية التي قدمها وعلى تمنياته.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

تأبين ليوبولد سيدار سنغور، أول رئيس للسنغال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود بالنيابة عن مجلس الأمن أن أعرب عن عميق الأسى والحزن لوفاة ليوبولد سيدار سنغور، أول رئيس لجمهورية السنغال. وقد كرس الرئيس سنغور حياته بأكملها لأجل بلده، وأفريقيا، وقضية السلام العالمي. وسنشعر جميعاً بالخسارة الشديدة لفقدانه.

وأود باسم مجلس الأمن أن أنقل إلى رئيس السنغال ، عبد الله وادي ولأسرة الفقيد، ولشعب السنغال عميق تعازي المجلس.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حداداً على ليوبولد سيدار سنغور.

التزم أعضاء المجلس الصمت لمدة دقيقة حداداً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.